

890 ألف طن إنتاج «ألبا» العام 2012



مسئولو وموظفو ألبا في صورة تذكارية من الاحتفال

بروح الفريق الواحد. وإنما فخورون بتحقيقنا رقماً قياسياً مرة أخرى في الإنتاج، ونتطلع لتحقيق المزيد في العام الجديد».

وتعليقاً على هذا الإنجاز، صرح موري قائلاً: «كان العام 2012 عاماً مليئاً بالتحديات بالنسبة إلى صناعة الألمنيوم؛ إلا أن التزام شركة ألبا بتطوير العمليات التشغيلية فيها هو ما ساهم في تحقيق هذا الرقم القياسي في الإنتاج دون تحمل أي نفقات رأسمالية إضافية تذكر». وتضم منتجات «ألبا» من الألمنيوم عالي الجودة السباك المعيارية، وسباك حرف T، وقضبان السحب، وقوالب الدرفلة، وسباك بروبرزي، والألمنيوم السائل؛ إذ تتميز هذه المنتجات بمستويات نقاء عالية تتجاوز 99.9 في المئة.

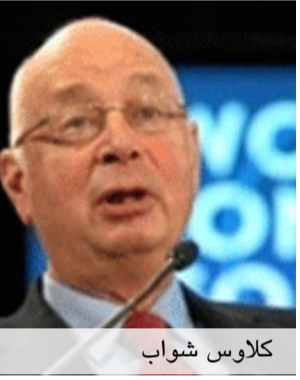
■ سترة - ألبا

□ حققت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) العام 2012، إجمالي إنتاج بلغ 890 ألفاً و217 طناً مترياً، بزيادة بلغت 8907 أطنان مترياً، مقارنة بالعام 2011، عندما بلغ الإنتاج 881 ألفاً و310 أطنان مترياً.

وبهذه المناسبة، أقامت الشركة احتفالاً في واحة سمو الأميرة سبيكة بالشركة يوم الخميس (3 يناير/كانون الثاني 2013)، حضره الرئيس التنفيذي وعدد من كبار المسؤولين في الشركة.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، صرح الرئيس التنفيذي للعمليات الإنتاجية، عيسى الأنصاري، قائلاً: «لقد تمكنا من تحقيق هذا الإنجاز بفضل الجهود المخلصة لموظفينا وتفانيهم في العمل

35 رئيس دولة وحكومة على الأقل في منتدى «دافوس»



كلوس شواب

■ جنيف - أ ف ب

□ أعلن رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي، كلوس شواب، في مقابلة مع صحيفة «سو نتا غتسايتونغ» السويسرية نشرت في «الأحد»، أن المنتدى المقبل في «دافوس» الذي سيعقد من (23 إلى 27 يناير/كانون الثاني 2013) سيستضيف

هذه السنة 35 رئيس دولة وحكومة على الأقل. وأضاف شواب أن الصين والولايات المتحدة لن تتمثلا هذه السنة بسبب استحقاقات في جداول أعمالهما. مشيراً بذلك إلى تغيير حكومي في بكين وبداية الولاية الثانية لباراك أوباما.

وتابع الذي يتوقع حضور نحو 40 رئيس دولة وحكومة، أن اللائحة الكاملة للمشاركين في «دافوس» ستنتشر في منتصف يناير.

وبشأن ألمانيا، قال شواب إن «الانتخابات الفدرالية المقبلة المتوقعة ستجعل من الصعب حضور المستشار ميركل». ورداً على سؤال عن الوضع الاقتصادي الحالي، قال شواب

إن عالم المال والمصارف غير منظم بما فيه الكفاية. وأضاف «لا توجد حتى الآن قواعد تقيد السائقيين الموهوسين بالسرعة على الطرقات المالية». وبالفعل، قال شواب إن «اصطداماً جديداً قد يحصل في أية لحظة».

ورأى أن المنظمات الدولية الجديدة الواردة في اتفاقات «بازل 3»، التي تعزز الأموال الخاصة بالمصارف، تدل على إحران تقدم، لكنها «ليست كافية».

وقال أيضاً إن «الكثير من القطاعات مستبعدة من ذلك، مثل صناعات التحوط، ينبغي إيجاد قواعد جديدة دولية وموحدة».

وأسس شواب، البالغ من العمر 74 عاماً، منتدى دافوس في 1971.

وقال إن هدفه هو حضور افتتاح الدورة الخمسين منه بعد سبعة أعوام في دافوس.

ويجمع هذا المنتدى سنوياً في المنتجع السويسري للألعاب الرياضية الشتوية المئات من كبار السياسيين والاقتصاديين في العالم.

«بي إم بي» يسدد ديناً بقيمة 17.4 مليون دولار

من تحقيق النتائج الإيجابية من خلال نموذج أعمال الجديدة والتي تعتمد على خطوط العمل المتنوعة والمختلفة وذلك لتحقيق وتأمين مصادر دخل متنوعة ومستدامة. وبهذا تمكنا من وضع قاعدة متينة وجلب الاستقرار اللازم، والتي من خلالها تم تحقيق نتائج إيجابية على مدى ثلاث السنوات الماضية.

نموذج العمل الجديد نال شهادة من شركة فيتش للتصنيف الائتماني حيث فُز من درجة «مستقر» إلى «إيجابي» وفقاً لتصنيفها. إن تصنيف البنك الحالي لدى الشركة هو أعلى مستوى له في تاريخه كله. وبهذا الإنجاز والتطورات الإيجابية، يتطلع البنك إلى مستقبل على درجة أكثر من الثقة والتفاؤل.

وأضاف أن الإدارة الجديدة أولت جل اهتمامها في حماية أموال الجهات المعنية وذلك بوضع استراتيجية وخطط عمل متكاملة وقد تم تنفيذها والحمد لله في إطار محكم على ثلاث سنوات الماضية والتي حققت النتائج المرجوة كالاتي:

- الإيفاء بالمديونية على حسب الجدول الزمني المتفق عليه مع الأطراف المعنية.
- نجاح البنك في إيفاء المديونية وسط بيئة أكثر تحدياً ومافيه الأزمات المالية العالمية.
- اعتمد البنك على المصادر الداخلية للدفقات النقدية وخلق التوازن بين الالتزامات المالية وأنشطة البنك.
- وضع الاستراتيجية الجديدة تحت ظروف صعبة وقد تمكنت الإدارة الجديدة

■ المنامة - بي إم بي

□ أعلن بنك البحرين والشرق الأوسط (بي إم بي) عن تسديد دين قديم (إرث) 17.4 مليون دولار أميركي - بالإضافة إلى الفوائد - حيث ورثته الإدارة الجديدة منذ توليها زمام الأمور في بداية العام 2009.

وعلق الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والشرق الأوسط أكبر حبيب على السداد بقوله: «لقد كانت مسيرة البنك لإعادة الهيكلة مضمينة ووسط ظروف هي الأكثر تحدياً والتي شهدت الأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون الأوروبية وتحديات أخرى، ورغم ذلك، قد نجح البنك في الحماية والحفاظ على مصالح الأطراف المعنية بما في ذلك الأطراف التي كانت تعتبر هذا الدين مشكوكاً وغير قابل للاسترداد».



أكبر حبيب

تحت رعاية وزير الصناعة والتجارة

«AMG» تنظم معرض «البحرين التجاري» لدعم التجار البحرينيين

وترويجها خلال فترة المعرض، لكسب مزيداً من العملاء. وفي هذا السياق، قال المدير التنفيذي لمجموعة AMG، عبد الحميد العصفور: «سيمنح المعرض فرصاً متعددة للتجار البحرينيين، من خلال ورش العمل المتخصصة في مجال تجارة التجزئة، مما سيفتح لهم الآفاق نحو مزيد من الاحترافية».

وأضاف: «سنعين لأن نحقق أقصى قدر من الاستفادة للمشاركين في المعرض، ولذلك سنقدم ورش عمل عن كيفية عرض البضائع، تنفيذ وتصميم الحملات الترويجية للبضائع، ومهارات التسويق في مجال البيع بالتجزئة». وبين العصفور «سيحظى المعرض بتغطية إعلامية واسعة في البحرين والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية من خلال استراتيجية إعلامية متكاملة عبر وسائل إعلامية متعددة وحملات ترويجية من أجل ضمان النجاح التجاري للمشاركين، بما في ذلك إعلانات الصحف والإعلانات الخارجية».

وختم: «كما يهدف المعرض إلى دعم السياحة العائلية من خلال جلب عدد كبير من الزوار للبحرين، ويشكل لبنة من لبنات دعم الاقتصاد البحرين والتجار البحرينيين».



عبد الحميد العصفور

خاصة بالمطاعم وألعاب الأطفال. ويعتبر المعرض فرصة للتجار البحرينيين لبيع البضائع المكسدة إن وجدت، مع عرض المنتجات والسلع الجديدة

■ المنامة - أيه إم جي

□ تنظم مجموعة AMG معرض البحرين التجاري في الفترة من (3-6 أبريل/نيسان 2013) في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، تحت رعاية وزير التجارة والصناعة، حسن فخرو.

ويقتصر المعرض على مشاركة التجار البحرينيين، لدعم التجارة المحلية حيث يتيح المعرض فرصة الشروع في الأعمال التجارية وعرض مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات خلال 3 أيام.

كما سيتاح الدخول للزوار بشكل مجاني مع فترة عرض تبدأ من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة العاشرة مساءً، مع عدد من العروض المميزة والمسابقات. ومن المتوقع حضور أكثر من 15 ألف زائر من المواطنين والمقيمين، كما سيساهم في جذب القوى الشرائية من المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

وسيوفر المعرض جواً من متعة التسوق العائلي والترفيه، حيث سيمنح زوار المعرض عرضاً ترويجية مميزة على السلع والبضائع المتعددة، إضافة لتخصيص مساحات

ملاحقة المتهربين من تسديد الضرائب في اليونان تهرز الطبقة السياسية

■ أثينا - أ ف ب

□ يهن تحقيق حول مقربين من وزير مالية سابق متهم بتزوير لائحة بأصحاب حسابات مصرفية في سويسرا،

مجل الطبقة السياسية في اليونان التي لاتزال تواجه صعوبات جمة في جباية ضرائبها لأن التهرب من تسديدها هي القضية الغالبة على المستوى الوطني.

ووزير المالية السابق الاشتراكي جورج باباكونستانتينو (51 عاماً) في حكومة رئيس الوزراء جورج بابانديرو، هو المشبوه الرئيسي في قضية باتت حديث الناس.

وهو متهم بشطب أسماء مقربين منه كانت واردة على لائحة أصحاب حسابات في سويسرا نقلتها فرنسا إلى اليونان.

وإضافة إلى الحزب الاشتراكي (باسوك) الذي كان في السلطة أثناء اندلاع أزمة الديون في 2008 واعتبره الرأي العام مسئولاً عن التقصير في مواجهة التهرب من تسديد الضرائب، فإن القضية ترزعزع أيضاً الحكومة الائتلافية الحالية.

ذلك أن باسوك هو ركيزة التعايش الهش بين اليمين (حزب الديموقراطية الجديدة) واليسار الديموقراطي (حزب ديمار) الذي تشكل على إثر انتخابات يونيو/حزيران بقيادة

رئيس الوزراء المحافظ نظونيس ساماراس.

وتحت ضغوط الجهات الدائنة للبلد (الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي) لتعويم الصناديق العامة، وأمام غضب الشارع كذلك الذي يطالب «بالمزيد من العدالة الضريبية»، تبدي الحكومة تصميمها على وقف التهرب من تسديد الضرائب.

وأكد التقرير الأخير الصادر في ديسمبر/كانون الأول عن «هيئة العمل» الأوروبية المكلفة مساعدة أثينا على تطبيق



يقدر التهرب الضريبي بنحو 40 مليار يورو، وفي الصورة عاملة تثبت ملصق تخفيضات على محل في أثينا

إصلاحاتها، سوء عمل أجهزة الضرائب، ولفت إلى أن أهداف العائدات الضريبية «لم تتحقق» وأن «تحسين» و «تعزير» الإدارة «بات أمراً عاجلاً».

ولجعل إدارات الضرائب التي تعتبر أوكاراً للفساد أكثر عملية، قرر وزير المالية يانيس ستورناراس أخيراً استبدال نحو خمسين مديراً في هذه الوكالات وأعلن إصلاحاً ضريبياً واسع النطاق لفصل الربيع.

وفي بلد يقدر فيه التهرب الضريبي بنحو 40 مليار يورو،

جاءت المعلومات التي كشفها القضاء عن شطب ثلاثة أسماء من المقربين من باباكونستانتينو من لائحة أصحاب الحسابات في مصرف «إتش إس بي سي» في سويسرا، لتشكل الضربة القاضية التي طغح بها الكيل.

وهذه اللائحة التي تضم قرابة 2000 شخص والتي أطلق عليها اليونانيون اسم «لائحة لاغارد»، سلمت في 2010 إلى الوزير الاشتراكي السابق من قبل نظيرته الفرنسية في تلك

الفترة كريستين لاغارد التي تشغل حالياً منصب المدير

العامة لصندوق النقد الدولي.

ويوم الإثنين الماضي، قدم 71 نائباً في الائتلاف الحكومي اقتراحاً في البرلمان لتشكيل لجنة تحقيق.

وإذا شكلت على إثر تصويت في منتصف يناير/كانون الثاني، فإن هذه اللجنة البرلمانية ستحقق لمعرفة ما إذا كان باباكونستانتينو مسئولاً عن «تزوير» وثيقة رسمية وعن «تخلفه عن القيام بواجباته».

وحزب باسوك الذي نأى بنفسه عن القضية، أقل من صفوفه الوزير السابق الذي كان أحد أبرز مهندسي تطبيق خطة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي «لإنقاذ» اليونان مرفقة بشروط تقشفية قاسية لمواجهة أزمة المالية العامة وتجنب خروج اليونان من منطقة اليورو.

ونفى باباكونستانتينو أي تقصير من جانبه، وقال إنه ضحية «مؤامرة» تشكل ضماً بزعم حزب باسوك الحالي إيفانجيلوس فينينيلوس الذي خلفه في حقيبة وزارة المالية في يونيو/حزيران 2011.

وأدت القضية إلى زيادة حدة المواجهة بين الحكومة وأبرز حزب معارض، اليسار المتشدد (سيريزا)، الذي يتهم باباكونستانتينو وفينينيلوس معاً بأنهما لم يعملوا على مكافحة التهرب من تسديد الضرائب عبر عدم استخدامهما

«لائحة لاغارد».

وعرب حزب سيريزا عن الأسف لأن اليونان لم تعرف كيف تستفيد من هذه اللائحة المنبثقة من ملفات سرقتها هيرفيه فالسياني الموظف المعلوماتي السابق في «إتش إس بي سي» في حين استخدمتها فرنسا ودول أخرى بأكثر قدر من السرية لتحسين جباية الضرائب.

وقال حزب سيريزا إن «قضية لائحة لاغارد» فضيحة تثبت انحياز النظام المصرفي للأكثر ثراءً (...) وتلقي الضوء على أسباب إفلاس البلد».